

قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها: 2006 – 2007 مجموعة من الباحثين

تحرير: محسن صالح

بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007. 322 صفحة.

ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية تفتقر، منذ بداياتها، إلى التفكير السياسي، ولا سيما التفكير النقدي؛ فقد نشأت بالشعارات، واستمرت بفضلها، ونافست غيرها فيها، وغلب على خطابها السياسي الجانب الدعاوي والتحريضي والعاطفي، فابتعدت عن التفكير العقلاني والواقعي. ويبدو أن الساحة الفلسطينية، بعد أكثر من أربعة عقود، ما زالت تعمل وفق هذه القواعد، على الرغم من تجاربها وخبراتها وتحولاتها وإنجازاتها وإخفاقاتها. وهكذا لم تشهد التجربة الفلسطينية، السياسية والعسكرية والتنظيمية، أي مراجعة نقدية، على الرغم من الإخفاقات الكثيرة والتحويلات العديدة في أحوال هذه التجربة، من تجربة أيلول/سبتمبر 1970 في الأردن، إلى التجربة في لبنان، وصولاً إلى تجربتي الانتفاضة الأولى والثانية، مروراً بالتجربة التفاوضية المريرة.

ولا شك في أن تجربة "حماس"، بين هذه التجارب، تستحق قراءة نقدية جادة. فهذه أول مرة تصل فيها حركة سياسية فلسطينية، ذات طابع ديني/إسلامي، إلى سدة القيادة؛ وتنقل فيها حركة وطنية فلسطينية من صفوف المعارضة إلى سدة السلطة؛ ويتم فيها الاحتكام إلى السلاح لتحقيق السيطرة والهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني. ولهذه الغاية عقد "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات" حلقة نقاشية في بيروت في 25/7/2007، بعنوان: "تجربة حماس وأفاق الخروج من المأزق الفلسطيني". وقد صدرت أعمال هذه الحلقة في كتاب خاص أصدره المركز تحت عنوان: "قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها: 2006 – 2007".

لكن هذه المحاولة ظلت ناقصة، إذ كان يجب استكمالها بإتاحة المجال لمشاركين يمثلون الرأي الآخر، أي ممن يتابعون تجربة "حماس" من خارجها، والذين لديهم وجهات نظر نقدية في تفحصهم لها، وتبيان تناقضاتها وإشكالياتها وثرغاتها، لا الاستغراق في شرح حيثياتها، وتبرير مواقف "حماس" وسياساتها، فلهذه الأمور مجالات ومنابر أخرى.

استهل القسم الأول شفيق الحوت بكلمة تضمنت عدداً من التساؤلات الجوهرية مثل: هل نحن ثورة، أم حركة تحرر، أم حركة استقلال وطني؟ هل عملنا عمل مقاومة، أم عمل فدائي، أم عمل يقود إلى دولة؟ ومع أن الحوت انتقد المثقفين، وخصوصاً البندقية الفلسطينية التي أزهت الفكر والمفكر الفلسطيني (باستثناء قلة)، إلا أنه طالب "حماس" بدراسة تجربتها بشكل نقدي، فظهرت كلمته كأنها توجيهية، وخالية من أي وجهة نظر نقدية لتجربتها، ربما لأن مقام الكلمة الافتتاحية لا يتسع لذلك.

صدر الكتاب في جزأين: الأول ضم الأوراق والتعقيبات والمداخلات التي قدمت في الحلقة النقاشية، أما الثاني فشمّل الدراسات التي قدمها عدد من الباحثين والكتّاب.

ومنذ البداية يمكن ملاحظة أن أغلبية أوراق العمل قدمها أو كتبها مسؤولون في "حماس"، أو متعاطفون معها بدرجات متفاوتة مثل: سامي خاطر (عضو المكتب السياسي)؛ أسامة حمدان (ممثل "حماس" في لبنان)؛ حسين أبو النمل؛ جواد الحمد؛ محمد جمعة؛ وليد محمد علي؛ ماجد أبو دياك؛ معين مناع؛ رائد نعيير؛ محمد داوود؛ عبد الستار قاسم؛ أحمد الحيلة؛ وائل سعد؛ عدنان أبو عامر؛ رأفت مرة. في حين تضمنت مساهمات كل من صقر أبو فخر وماجد عزام وجاسم سلطان وفريد أبو زهير وجهات نظر نقدية، علاوة على مداخلة سياسية قدمها وليد عبد الحي. خلت أكثرية أوراق العمل والمداخلات من الرؤية النقدية، وغلبت عليها اللغة التفسيرية أو التبريرية التي حاولت شرح أسباب مشاركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي، وبالتالي تحولها من المعارضة إلى السلطة، ومن المقاومة إلى تأليف الحكومة، بدعوى أنها أرادت بذلك كله وضع حد للتنزلات السياسية واستشراء الفساد واستهداف المقاومة.

أما التناقضات التي وقعت الحركة فيها حين انخرطت في نظام منبثق من اتفاق أوسلو الذي تعارضه، أو جراء تحملها مسؤولية حكومة مثقلة بتبعات هذا الاتفاق واستحقاقاته، فلم تجر محاولات لإيضاح ذلك، بينما تم تبرير تخبطات "حماس" في إدارة الحكومة، مثلاً، بالانتقال السريع والمفاجئ من المعارضة والمقاومة إلى السلطة

والحكم. واللافت أن أغلبية الأوراق تحمل "فتح" مسؤولية تعثر حكومة "حماس"، من دون مراجعة السياسات السابقة للحركة، والتي شوّهت صورة الأولى، وصعّبت وضعها إزاء التزاماتها كسلطة تجاه إسرائيل والأطراف الدولية.

وكان جديراً بوجهة النظر هذه أن تحمل "حماس"، دون غيرها، المسؤولية عن الخيارات التي كان يجب أن تتخذها، كتأليف حكومة من شخصيات وطنية مستقلة من خارجها، ومراقبتها في المجلس التشريعي، أو كالمشاركة في حكومة من دون تحمل مسؤولية رئاستها، وتكليف شخصية مستقلة، كقوة وطنية، هذا الأمر، أو كعدم تحمل مسؤولية تأليف الحكومة والاكتفاء بحماية برنامج المقاومة ومحاسبة الحكومة والفساد في المجلس التشريعي، علماً بأن هذه الخيارات كلها كانت أقرب إلى مواقف "حماس"، ولا تكلفها تبعات الانخراط في النظام السياسي المنبثق من اتفاق أوسلو الذي تعارضه، وربما سببت إعفاء الشعب الفلسطيني من تداعيات الحصار الدولي وإجراءات العزل والحصار والتدمير الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، هناك فكرة تتكرر في الأوراق المقدمة فحواها أن ثمة فريقاً فلسطينياً متحالفاً مع الإدارة الأميركية يستهدف المقاومة، وثمة من وضع أبو مازن في عداد هذا الفريق (حمدان مثلاً). ومن اعتبر أن الانتخابات (التي فازت فيها "حماس") أفضلت ذلك كله. وهنا ثمة تناقض في طريقة التعامل مع الرئيس الفلسطيني؛ فإذا كان أبو مازن يحمل التصنيف الذي أسبغ عليه حمدان فلم المطالبة بالحوار معه؟ ولم تم تأليف حكومة وحدة وطنية مع "فتح" التي يقودها؟ ثم أليس أبو مازن نفسه من رفض الشروط الأميركية والإسرائيلية لإخراج "حماس" من العملية السياسية الداخلية وحرمانها من المشاركة في الانتخابات؟ أليس هو من أصر على الانتخابات، على الرغم من الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها "فتح" بعد رحيل زعيمها ياسر عرفات، وحتى على الرغم من أن قسماً كبيراً منها عارض إجراءها (علماً بأن الجميع كانوا يشهدون صعود حركة "حماس" في تجربة الانتخابات البلدية)؟ ثم ألا يقود ذلك إلى استنتاجات خطيرة تؤدي إلى القول إن قيادة السلطة، وهي قيادة "فتح" والمنظمة نفسها، باتت في خانة أعداء الشعب الفلسطيني، وفي خندق إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية؟ ثم ألا يذكرنا ذلك بالكلام السهل الذي قيل عن خيانة ياسر عرفات، وعن أنه ذهب إلى التسوية استجابة للإملاءات الإسرائيلية والأميركية، وأنه تخلى عن المقاومة، ولم يذهب إلى كامب ديفيد 2 سنة 2000 إلا للمشاركة في تصفية القضية؟ وللتذكير فقط، فإن من ساقوا هذه الاتهامات في الماضي يتذكرون عرفات اليوم كرافض للإملاءات الإسرائيلية والضغط الأميركي في كامب ديفيد 2، وأنه وقف وراء اندلاع الانتفاضة سنة 2000، وأنه احتضن ظاهرة المقاومة المسلحة خلالها! إذا كان الأمر كذلك، أي إذا كان فريق السلطة - وهو قيادة "فتح" والمنظمة - بات مطوعاً لإملاءات إسرائيل وفي خندق الولايات المتحدة، فإن هذا يعني أن من الضروري البحث عن بديل منه بكل ما للكلمة من معنى، أي أن حديث "حماس" عن استعادة الوحدة الوطنية، ومحاورة "فتح"، وإعادة بناء المنظمة، يبدو للاستهلاك ليس إلا.

إن اللغة التبريرية كانت طاغية على معظم الأوراق. فعلى سبيل المثال، ثمة وجهة نظر رأيت في قبول "حماس" مبدأ احترام اتفاق التسوية، وفي خفضها سقف مواقفها الائتلافية، مجرد مرونة سياسية واضطرابية، بذريعة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية، وفك الحصار وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني. أما ضمور دور "حماس" في المقاومة فقد تم تبريره أيضاً وفق الطبيعة السياسية للمرحلة التي ترى أن "حماس" التزمت التهديد، لا في العمليات التفجيرية فحسب، بل أيضاً في عمليات المقاومة المعتادة في الأراضي المحتلة، وعمليات القصف الصاروخي، في حين أنها كانت ترفض أن تتفهم التزامات السلطة في ظل قيادة "فتح" لها! بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة أن التعبيرات التي استخدمت في تبرير تأليف "حماس" القوة التنفيذية، ليس لها أي علاقة بالموضوعية والجدية والعلمية؛ فهذه القوة، كما يعتقد ماجد أبو دياك، تتألف من مقاتلين سابقين، ومن أفراد لهم تاريخ نضالي جيد (من الذي يمنح العلامات؟). كما أن هذا الجهاز شكل بديلاً نظيفاً (ما معيار النظافة؟) من فساد الأجهزة الأمنية.

في هذا الإطار، تلفت الانتباه ورقة حسين أبو النمل التي عرضت تحولات "حماس" من المعارضة إلى السلطة، ومن الأيديولوجيا إلى السياسة، ومن مقاطعة الانتخابات إلى المشاركة فيها، ومن المقاومة إلى الهدنة، ومن محاربة الفساد إلى خطابها الائتلافي (مع الفاسدين)، لتلخص إلى أن مواقف "حماس" كلها، حتى لو جاء بعضها نقيض بعض، هي مواقف صائبة إذا ربطناها بشروطها الذاتية والموضوعية؛ ولعل هذه اللغة التبريرية التي تشكل غطاء لأي خطوة تقدم عليها "حماس"، حتى لو كانت تتناقض مع نهجها، ومع الادعاءات التي طالما تمسكت بها في

مواجهتها سلطة "فتح"، هي ما يلفت الانتباه في معظم الأوراق والدراسات والمواد المنشورة في الكتاب، كأن هذا الكتاب ليس مراجعة نقدية لتجربة "حماس"، وإنما هو محاولة لتبرير أو تجميل سياساتها مهما تكن!

وهذه اللغة توحى بانتهاج نوع من المعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا. فما هو غير مسموح به لـ "فتح"، أو للسلطة، بات مسموحاً به لحركة "حماس"! وللتذكير فإن قيادة "فتح"، وهي قيادة المنظمة والسلطة، قامت بتبرير نهجها وسلوكها وسياساتها، بما في ذلك السير في عملية التسوية، بحجة ضغط الظروف الموضوعية، وتخليص الشعب الفلسطيني من الحصار والقهر والاحتلال.

ومن الأوراق والمداخلات والدراسات النقدية في الكتاب يمكن ملاحظة ورقة صقر أبو فخر الذي أكد فيها أهمية انتهاج سياسة واقعية، لأن سوء القراءة السياسية الصحيحة للواقع يغيب السياسة. ويبدو أن الكاتب اختار هذا المدخل في نقده السياسة التي تنتهجها حركة "حماس" ما دامت اختارت الانتقال من القتال إلى السياسة، ومن العمل بين الناس إلى العمل في شؤون الناس. وفي ورقته هذه، تحدث أبو فخر عن التناقض في النظام السياسي الفلسطيني (في ظل رئاسة "حماس" للحكومة)، إذ إن هذه الحكومة لا تعترف بالمرجعية الأعلى لها وهي منظمة التحرير، كما أنها بعدم اعتمادها وسائل الحوار من أجل حل هذا التناقض سببت انفجار الصراعات وتطاول النظام السياسي برمته. والكاتب يأخذ على "حماس" أنها خلطت في خطابها بين ثلاثة عناصر مشتركة ومفترقة، وهي "فتح" والسلطة والمنظمة، وأنها قبلت التحول إلى سلطة في ظل الاحتلال بعد أن كانت ترفض ذلك، ثم تحولت من حركة مقاومة إلى حركة سياسية تمارس التهديد، حتى وصلنا إلى سلطة برأسين، ثم سلطة بإقليمين. وفي رأي أبو فخر، فإن "فقه الضرورة" صار أداة لتفسير وتبرير المواقف المتبدلة والمتناقضة لـ "حماس" التي انطلقت إلى الحسم العسكري مع "فتح" في وقت نحت فيه إلى التهديد مع إسرائيل. بعد ذلك ينتقل الكاتب إلى نقد خطاب "حماس" الذي يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها منظمة علمانية وملتزمة بفكرة الدولة العلمانية، لأنها تعتقد أن العلمانية مناقضة للفكرة الدينية، ليخلص في الختام إلى القول إن فوز "حماس" في الانتخابات لا يعطيها شرعية فرض برنامجها على المجتمع. وأكد أبو فخر، في ورقته هذه، فشل اتفاق أوسلو، لكنه دعا، في الوقت نفسه، إلى الاعتراف بفشل طرد الاحتلال عن طريق العمليات الخاصة وحدها.

أمّا ماجد عزام فقد رأى، في تعقيبه على الأوراق، أن "حماس" أخطأت حين قررت تأليف الحكومة من دون تمعن في فكرة وصول حركة مقاومة إلى السلطة، الأمر الذي أدى إلى تخبطات في سياستها، إذ اعتبر بعض قادتها أن الانتصار في الانتخابات هو انتصار على العلمانيين، بينما لم يفهم آخرون مغزى تسلم حكومة منبثقة من اتفاق أوسلو بتبعاته كلها. وانتقد عزام عدم وجود نقاش سياسي استراتيجي لعمليات المقاومة، مثل عملية كرم أبو سالم (اختطاف الجندي غلعاد شاليط)، كما انتقد تفشي العسكرة في العمل الفلسطيني؛ فهناك عسكرة غير معقولة في قطاع غزة، وثمة عقلية تتأسس على تقديس السلاح والكفاح المسلح، في غياب أي تقديس لثقافة المقاومة بمعناها الشامل. وفي رأي الكاتب ثمة كثيرون من أصحاب القرار في "حماس" لا يرون العالم، فهو في نظرهم يمتد من رفح إلى بيت لاهيا. أمّا بالنسبة إلى ما سمي خطة دايتون، فهو يتساءل هل الرد على هذا المخطط - إذا كان موجوداً - يوازى حجمه الحقيقي، أم أن للمسألة أبعاداً أخرى؟

وتلفت الانتباه دراسة جاسم سلطان (باحث قطري) وعنوانها: "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006"، ذلك بأنها الدراسة المنهجية الوحيدة في الكتاب التي كتبت بروحية موضوعية وعلمية، والتزمت موضوعها من دون إسقاطات ذاتية. يرى الكاتب أن السلطة هي مجرد مؤسسة لإدارة شؤون الفلسطينيين في مناطق محددة، فهي لا تملك السيادة الكاملة، كما أن الغرض منها ليس مقاومة الاحتلال، وإنما التعامل والتعاون والتنسيق معه لإدارة شؤون الناس، الأمر الذي يعني أنها ليست الأداة التي يمكن استخدامها في غير ما صنعت له. كما أن الانخراط في السلطة يعني التعامل مباشرة مع إسرائيل في مختلف المتطلبات والمجالات. من هذا المدخل يناقش سلطان برنامج "حماس" وفق منهجية مبنية على مقاربة نقاط معينة من البرنامج مع طرق تطبيقها في حالة فوز الحركة في الانتخابات، وعلى أساس أن البرنامج ينطلق مما يمكن تطبيقه في المرحلة المعنية، لا مما يؤمل ويرجى، وأنه يجب أن يتمشى مع روحية العصر ومفرداته. في ضوء هذه المقاربة قام سلطان بتحليل الأفكار الأساسية في برنامج قائمة التغيير والإصلاح (قائمة "حماس" الانتخابية)، فوجد - مثلاً - أن المشاركة في الانتخابات التشريعية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين. عند هذه النقطة، راح يتساءل عن ماهية هذا البرنامج، ومتى تمت برمجته، ومتى عرض على الشعب الفلسطيني كي يتم القول إن الشعب دعمه؟ ومع أن أهدافه تتلخص بتخفيف المعاناة، وتعزيز الصمود، والحماية من الفساد، وتعزيز الوحدة الوطنية، وإقامة مجتمع

مدني، إلا إن الكاتب يراها كلها أهدافاً مطاطية وشعاراتية، إذ ما هي الأدوات التي ستمكن "حماس" من تحقيق ذلك جميعاً؟ ثم ينتقد استدعاء "حماس" الدين في برنامجها، ولا سيما استشهادها بالآية القرآنية "وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه..."، الأمر الذي يوحي بقديسية برنامجها وبوجوب اتباعه من دون غيره، في حين أن الاجتهاد فيه بشري. فماذا لو لم يعمل البرنامج كما تصورت "حماس"، فهل تكمن المشكلة حينذاك في الصراط المستقيم؟ أم المشكلة في المجتمع والعلماء؟ لقد جاء في البرنامج أن أرض فلسطين التاريخية كلها هي للفلسطينيين. وهنا يسأل سلطان عن دافع إسرائيل إلى التعامل مع حكومة تطالب بأرض فلسطين التاريخية؟ وهل ستترك إسرائيل هذه الحكومة تزداد قوة؟ وهكذا قام سلطان، بشكل منهجي، بمناقشة برنامج كتلة التغيير والإصلاح، واستنتج أن هذا البرنامج هو مجرد رسالة أيديولوجية، ولا يمثل مقاربة سياسية ناضجة لتعقيدات القضية الفلسطينية، ويتساءل: إذا كان برنامج "حماس" قائماً على الثوابت والمقاومة، فما الذي تريده الحركة من الدخول في لعبة سياسية قائمة على تقديم التنازلات؟ والخلاصة، في رأيه، أن لا قيمة للنجاح في الانتخابات في حالة الفشل الاستراتيجي. هناك أيضاً دراسة فريد أبو ضهير، المعنونة: "الأداء الإعلامي لحماس في عهد السلطة"، فهي من الدراسات اللافتة في هذا الكتاب. وقد استهلها الكاتب بعرض الصعوبات التي تواجه هذه الحركة، ولا سيما من موقعها في الحكومة، ورأى أن خطابها في المجلس التشريعي، وفي الحكومة، بات يتسم بالليوننة (تجاه مسألة الهدنة والدولة في الضفة والقطاع)، وبالارتباك بسبب هذه النقلة (بين خطاب الحكومة والحركة)، وبعدم امتلاك الأدوات اللازمة والكافية لتوصيل المعلومة، وبفقدان الخبرة، وبتداخل الأدوار بين المتحدثين الحكوميين والحمساويين. أما الدراسة الأخيرة في الكتاب فقد قدمها وليد عبد الحي بعنوان: "حماس والبيئة الدولية: تقييم عام في السلطة"، وتحدث فيها عن التعقيدات التي واجهتها "حماس"، كحركة إسلامية في المجال الدولي، وعن الالتباس الناجم عن كونها حركة إسلامية وحركة تحرير وطني معاً. وفي هذه الدراسة قدم عبد الحي عرضاً للأوضاع الدولية والإقليمية وعلاقتها بالسياق الفلسطيني، ولا سيما تأثيرها في وجود "حماس" في الحكومة، وفي الخيارات السياسية التي يمكن أن تتخذها.

* * *

حاول الكتاب، جزأيه، أن يقدم عرضاً لمواقف "حماس" وتجربتها والخيارات التي تواجهها، من موقعها الجديد في المجلس التشريعي وفي الحكومة، وقد توخيت الإيجاز والتركيز على الأفكار الأساسية فيه، وتجنب عرض وجهات النظر المتضمنة في مداخلات وتعقيبات المشاركين في الحلقة النقاشية. وما يمكن أخذه على هذا الكتاب غياب وجهة النظر الأخرى، وضعف وجهة النظر النقدية، الأمر الذي يخالف عنوان الكتاب: "قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها...". كما يؤخذ على أغلبية المواد المنشورة في الكتاب أنها جاءت محابية لمواقف "حماس"، أو شارحة لها، وبعيدة عن الدراسة الموضوعية الهادفة إلى ترشيد سياسات الحركة، وهو العرض المفترض من أعمال كهذه. كذلك فإن المواد المنشورة غلب على معظمها الطابع التقريري، وجاء ذلك على حساب الطابع البحثي. وبلغت الانتباه في الكتاب التكرار الوارد في الأفكار والموضوعات، وهذا يعود ربما إلى ضعف التنسيق، أو إلى أن أكثرية المشاركين محسوبة على حركة "حماس"، أو متعاطفة معها. فيما يتعلق بالتبريرات والافتراضات التي سيقف في مناقشة وضع "حماس" وما وصلت إليه، كسؤال لماذا لم تتعاون "فتح" معها؟ أو كالتساؤل عن الحصار الدولي الذي تعرضت له، أو كتبرير التحول في سياساتها بعد وصولها إلى السلطة، فهي كلها لا تصب في مصلحة هذه الحركة، وإنما على العكس من ذلك، تؤكد أن الحركة لا تتمتع ببصيرة سياسية، وتفتقد الخبرة والتجربة في التعامل مع تعقيدات القضية الفلسطينية ومداخلاتها. وبمعزل عن صوابية تعامل "فتح" مع "حماس" بعد فوزها في الانتخابات، أو عدمها، فإن التساؤل عن تشديد الحصار الإسرائيلي، وعن العزل الدولي لكيان السلطة، يبدوان في غير محلها تماماً. إذ ليس من المنتظر، ولا من المنطقي، توقع قيام إسرائيل بتخفيف إجراءات الحصار على حكومة "حماس" خاصة، وعلى الفلسطينيين عامة، وهي التي كانت تفرض الحصار (وما زالت) على مناطق السلطة منذ أواخر سنة 2002، أي في ظل قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، بسبب مواقفه السياسية، وتغطيته السياسية للانتفاضة والمقاومة. كما أن ليس من المنطقي توقع استمرار الدول المانحة في تمويل سلطة "حماس" (هكذا مجاناً)، وكأنها مجرد جمعية خيرية. فهي، أصلاً، قامت بتمويل عملية التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، وليس أي عملية أخرى، وهذا ما يعرفه القاضي والداني. ثم من الذي قال إن هذه الدول معنية بدعم أو بتمويل وضع سياسي لا يتفق مع معاييرها؟ أليس في ذلك سذاجة أو خفة سياسية؟

ولعل مشكلة "حماس" تكمن في أنها وافقت أصلاً على الانخراط في انتخابات، ومن ثم تأليف حكومة لسلطة لا تعترف بمرجعيتها، ولا بالشروط التي أوجدتها، أكانت منظمة التحرير أم اتفاق أوسلو، أي من دون أن تستوعب، أو تدرس، التداعيات أو الاستحقاقات والمسؤوليات الناجمة عن ذلك كله.

في أي حال فإن سياسات "حماس" عادت بالضرر عليها وعلى القضية الفلسطينية، ولا سيما في المجالات التالية:

(1) تقويضها مآثرة الانتخابات وتداول السلطة، وخصوصاً بعد اللجوء إلى الحسم العسكري في قطاع غزة، إذ تحولت بذلك العملية الديمقراطية من مفخرة للفلسطينيين إلى وبال عليهم، وكارثة على حركتهم الوطنية.

(2) تسهيلها لإسرائيل تحويل انسحابها (أو هزيمتها) من قطاع غزة إلى أزمة للفلسطينيين، بدلاً من أن يكون ذلك إنجازاً تاريخياً لهم وثمرة لكفاحهم الطويل والمرير. فعوضاً عن أن يتحول القطاع إلى نموذج لمنطقة محررة يمهّد لقيام دولة فلسطينية، بات شركاً للفلسطينيين، وموقعاً للاقتتال والانقسام فيما بينهم.

(3) إثارتها مجدداً شبهة جديدة وهي أن حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية (وضمنها "حماس") إنما تتوسل الانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، لا باعتبارها طريقة أو نهجاً في إدارة النظام والسياسة والمجتمع. ودليل ذلك أن "حماس" رفضت أي حل ديمقراطي (استفتاء، أو انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة) لحل ازدواجية السلطة، وإنما فضلت - بدلاً من ذلك - الاقتتال من أجل حسم الخلافات الداخلية، وتكريس هيمنتها الأحادية، متوسلة الخطاب التكريفي والتخوينية. وبديهي أنه كان يمكن للحل الديمقراطي، بأوجهه المتعددة، أن يحسب لمصلحة "حماس"، إذ لو اعتمده لكانت قدمت مساهمتها الخاصة بالسلطة، تمييزاً لها من تجربة "فتح" السابقة، التي شابها كثير من الشوائب والشبهات.

بناء على ذلك كله يمكن القول إن تجربة "حماس" تستحق المراجعة والتفحص، شرط أن تكون المراجعة نقدية فعلاً، أي موضوعية وجريئة وصريحة، بعيداً عن التبريرات والعموميات، لما فيه مصلحة "حماس"، ومصلحة شعب فلسطين وقضيته وحركته الوطنية.

ماجد كيالي

كاتب فلسطيني مقيم بدمشق

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx